الأمم المتحدة

TD/512

Distr.: General
27 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

الحدث الرفيع المستوى: تعزيز السياسات العامة لإقامة أسواق نشطة وشاملة للجميع

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- قال نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إن الاجتماع سيتناول الأدوار المنوطة بالدولة والسوق. وأشار إلى ضعف مستوى الثقة في نتائج الأسواق في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. فالنظم السياسية المتسمة بالشفافية والمساءلة، فضلاً عن الأنظمة "الصائبة"، تكتسي أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي المنافسة دورا مهما في خفض الأسعار وتحسين الجودة وإتاحة منتجات جديدة ومزيد من الخيارات؛ ومن اللازم تمكين المستهلكين وتعزيز قوانين حماية المستهلك. وسلط نائب الأمين العام الضوء على أهمية خدمات الهياكل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويُعوَّل على السياسات العامة في توجيه المستثمرين نحو القطاعات المتعلقة بهذه الأهداف كي يستفيد المواطنون من نتائج الأسواق. وأشار المتحدث إلى ضرورة زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص. فقد أظهرت دراسة أجراها الأونكتاد مؤخرا بشأن التلاعب بالفواتير التجارية في مجال السلع الأساسية الأولية في البلدان النامية أن الفوائد المتأتية من هذه السلع لا تصل إلى البلدان المنتجة. ودعا نائب الأمين العام جميع الفاعلين إلى تحمل مسؤولية ما ينجم عن إجراءاتهم، وختم بالإشارة إلى أن الحكومات والأسواق تحتاج إلى بعضها البعض لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- وشدد المشارك الأول في المناقشة على أهمية استخدام الموارد بكفاءة لصالح الناس. فإشراك الجميع، لا سيما في المجال المالي، مسألة تكتسي أهمية بالغة. وعلى سبيل المثال، تتيح مصر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من خلال استخدام التكنولوجيا والهواتف النقالة. ويكفل تمكين المستهلكين وزيادة المنافسة تحسينَ الجودة وخفض الأسعار. ويُتاح للمستهلكين

GE.16-12986(A)

1612986

الرجاء إعادة الاستعمال

في مصر هامش اختيار أكبر بفضل مجموعة من السلع التي يمكنهم الاختيار منها حسب احتياجاتهم. ويرتبط المنتجون والموردون وتجار الجملة وتجار التقسيط فيما بينهم بتكنولوجيا المعلومات. وشدد المتحدث على ضرورة مشاركة الناس في عمليات صنع القرار في المجالين المالي والاقتصادي.

٣- وأشار مشارك آخر إلى ما تكتسيه الاستراتيجيات الإنمائية، والسياسات الشاملة للجميع في مجال القضاء على الفقر، والاستثمار في الهياكل الأساسية من أهمية على صعيد النهوض بالتنمية الاقتصادية. وينبغي التركيز على الصناعة التحويلية وتحديد قطاعات الاستثمار. ففي الهند، على سبيل المثال، أفضت تدابير السياسة العامة المدعومة بالقوانين اللازمة، من قبيل تيسير التجارة، وتبسيط إجراءات الخدمات، وتنمية المهارات، والإدماج المالي، إلى تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك ما يلي: التحكم في التضخم؛ وزيادة حصة قطاعي الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي؛ وزيادة مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي بلغت ٤٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وارتقت الهند في مؤشر القدرة التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي من الدرجة ٧٥ إلى ٥١ في ظرف أربع سنوات، وأُنشئ ٧٥ مليون حساب مصرفي في البلد في عام ٢٠١٥. ومن بين القطاعات الأخرى التي جرى التركيز عليها في الهند قطاعُ الزراعة، بما يشمل إقامة سوق زراعية وطنية لإدماج ٥٩٢ سوقا زراعية متفرقة في جميع أنحاء البلد.

٤- وتناول مشارك ثالث بتفصيل السبل الكفيلة بتمكين الحكومات والقطاع الخاص من العمل معا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فمن الضروري تبسيط الإجراءات وتقليص الوقت اللازم للتعامل مع الإدارات العامة بالنسبة لمؤسسات الأعمال التجارية والمواطنين. ويتطلب تعزيز القدرة على إنشاء المشاريع وجودَ شبكة من أصحاب المصلحة وظروف تجارية جيدة. ويكتسي الابتكار أهمية بالغة ويمكن تعزيزه من خلال ربط الجامعات بمؤسسات الأعمال التجارية. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديات في الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج. وقد وضعت البرتغال، على سبيل المثال، تدابير لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من النمو ولتحسين الكفاءة في مجال استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة. وتكتسي سياسة حماية المستهلك أهمية بالغة، *وقد شدد المشارك على أهمية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك.*

٥- وأشار مشارك آخر إلى الاختلافات بين توافق آراء واشنطن وتوافق آراء جنيف، حيث يشجع توافق آراء واشنطن فتح قطاع التجارة ويترك ما دون ذلك للأسواق، في حين يؤيد توافق آراء جنيف الفكرة المتمثلة في أن حرية التجارة لا يمكن أن تنجح ما لم تُستوف شروط محددة ويركز على هذه الشروط، ومنها وضع نظام عادل للتجارة الدولية وسياسات محلية. وبخصوص سياسة المنافسة، قال المشارك إن عدم وجود معايير دولية ملائمة يشكل ثغرة. وسلط الضوء على عمل الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة، وضرورتها بالنسبة للبلدان النامية. وشدد على أهمية إشراك أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع

المدني، وأشار إلى أن جنوب أفريقيا أنشأت آلية مماثلة. ويشكل التكامل الإقليمي السبيل لتوسيع الأسواق خارج الحدود الوطنية وللاستفادة من وفورات الحجم، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية. وكمثال على ذلك استثمارُ مبادرة المعونة من أجل التجارة في مجال التكامل الإقليمي. وعلى الصعيد الحكومي، يمكن أن تكفل عملية تشاورية مشتركة بين الوكالات بقيادة هيئة الرئاسة أو مكتب رئيس الوزراء وضعَ سياسات شاملة ومتسقة.

٦- وقدم مشارك آخر أمثلة على دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. وشدد على أهمية التعاون والحوار بين القطاعين العام والخاص، وعلى ضرورة اتساق السياسات الحكومية بغية تعزيز الاستثمار في سلاسل القيمة المحلية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية المستدامة. ويشكل الوصول إلى المدخلات والإدماج المالي للمزارعين تدابير ضرورية في مجال السياسات تكفل تحقيق التنمية الشاملة. وتكتسي القيم المشتركة بين المنتجين والمجتمعات المحلية أهمية في سد الثغرات على صعيد سلاسل القيمة. فعلى سبيل المثال، تشجع شركة دياجيو التزود بالمدخلات من المجتمعات المحلية، بما في ذلك في إثيوبيا، حيث أبرمت عقودا مباشرة مع صغار المزارعين لتوفير التدريب ومساعدتهم في الحصول على المدخلات. وفي كينيا، تتزود شركة دياجيو بالذرة البيضاء محليا، وتساعد بالتالي في معالجة مشكلة البيع غير المشروع للكحول. وفي عام ٢٠١٣، وضعت كينيا نظاماً للحوافز الضريبية يشجع على الاستعانة بالمصادر المحلية. وأتاح ذلك إنشاء ٣٠ ٠٠٠ منصب عمل وزيادة الاستثمارات.

٧- وشددت المشاركة الأخيرة على ضرورة تمكين المستهلكين وحمايتهم بغية جعل الأسواق نشطة وشاملة للجميع. وأشارت إلى اعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ *لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك*، التي تحدد مبادئ لضمان أن تكون الأسواق شاملة وتعمل لصالح المستهلكين؛ ولم يبق سوى تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، فبالتعاون مع المجتمع الدولي، أُنشئ فريق خبراء حكومي دولي معني بقانون وسياسات حماية المستهلك، سيوفر منبراً لوكالات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني للتعاون وتبادل الخبرات. وأخيراً، طلبت المشاركة إلى الأمم المتحدة أن تعترف بيوم ١٥ آذار/مارس بوصفه يوماً دولياً لحقوق المستهلك.

٨- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد أحد المشاركين على أهمية السياسات العامة المتسقة والشاملة في مساعدة البلدان على الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وسلط الضوء على ضرورة إعادة النظر في مدى فعالية المعونة الخارجية، وأشار إلى ضرورة إقامة علاقة عملية بين قواعد التجارة الدولية واحتياجات أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتنمية المحلية.

٩- وقدم مشارك آخر أمثلة من الاتحاد الروسي على سياسات ترمي إلى جعل الأسواق نشطة وشاملة، من قبيل دعم الصادرات والمناطق الاقتصادية الخاصة والخصم الضريبي، ويمكن أن تعزز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

١٠- وأشار أحد المشاركين إلى حيز السياسات المتاح لأقل البلدان نموا في سياق النظام التجاري الدولي بما يمكنها من وضع نظم تجارية تعزز الإنتاج المحلي. وتساعد مبادرة المعونة من أجل التجارة، التي يشكل الأونكتاد في إطارها طرفاً فاعلاً حاسماً، أقل البلدان نموا على زيادة قدراتها التجارية. وتساءل مشارك آخر عما إذا أدت سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة القيمة المضافة في البلدان المنتجة، في حين لاحظ مشارك آخر ضرورة مزيد من التكامل في إدارة سلسلة الإمدادات والتكنولوجيا التي تعتمد عليها. وشدد مدير شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، في ملاحظاته الختامية، على أهمية جعل المستهلكين في صلب جدول الأعمال وبناء الثقة في الأسواق من خلال إشراك المستهلكين.